

# مباحثات باريس تفتح نافذة الاستثمارات الفرنسية في مصر

## 867.8 مليون دولار تمويلات تنموية للقاهرة ضمن حزمة تصل إلى 1.2 مليار

حظي الملف الاقتصادي بين مصر وفرنسا بأهمية خاصة خلال زيارة الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي إلى باريس التي اختتمها الأربعاء. وكشفت المباحثات عن تطورات تستهدف تعزيز الاستثمارات الفرنسية في مصر بعدد من القطاعات. ومن المرجح أن تستحوذ العاصمة الإدارية الجديدة في شرق القاهرة على جزء مهم من الاستثمارات الفرنسية.

في ظل تنوع أجندة مصر الاستثمارية والتي طرقت مجالات جديدة تفتح آفاقا استثمارية أوسع أمام الشركات.

ورفض الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ربط علاقات بلاده الاقتصادية والإستراتيجية مع مصر بأي ملفات جانبية تتعلق بحقوق الإنسان، مؤكدا أن المصالح التي تربط البلدين في غاية الأهمية، وهو ما بعث بإشارة طمأنينة للكثير من المستثمرين بالزحف نحو القاهرة لتعظيم استثماراتهم.

وكتشف السفير الفرنسي بالقاهرة ستيفان روماتيه، في تصريح لـ "العرب"، عزم ثلاث شركات فرنسية تنفيذ مشروعات عقارية ضخمة في العاصمة الإدارية.

وتعمل في مصر نحو 162 شركة فرنسية يتجاوز حجم استثماراتها نحو 6 مليارات دولار، وتوفر أكثر من 38 ألف فرصة عمل للمواطنين.

وفتحت الزيارة الرئاسية مجالا جديدا للتمويل التنموي الذي يستهدف ضخ استثمارات في المجالات الحيوية المتعلقة بجودة الحياة من خلال مشروعات تحسين البنية الأساسية وتحقيق معدلات نمو مستدامة.

وحصلت مصر خلال الزيارة على تمويلات تنموية بقيمة 867.8 مليون دولار، من الوكالة الفرنسية للتنمية الدولية، ضمن برنامج إيطالي للشراكة الإستراتيجية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية تم توقيعه في القاهرة العام الماضي على هامش زيارة الرئيس ماكرون للقاهرة.

ويستهدف البرنامج تمويلات تنموية تصل إلى نحو 1.2 مليار دولار خلال الفترة من 2019 حتى 2023، ما يعني أن الفترة المقبلة سوف تشهد قدرا كبيرا من الاستقرار الاقتصادي.

ووقعت وزيرة التعاون الدولي المصرية رانيا المشاط سبع وثائق، مع مدير الوكالة الفرنسية للتنمية الدولية، خاصة بتمويل برنامج دعم سياسات قطاع الطاقة، بقيمة 182 مليون دولار، ومنحة بقيمة 1.2 مليون دولار لجهاز تنظيم مرقق الكهرباء وحماية المستهلك،

عبر 2020 إلى نحو تسعة مليارات دولار، عبر

محمد حماد  
صحافي مصري

القاهرة - كشفت غرفة التجارة الفرنسية في مصر عن رغبة عدد من الشركات الفرنسية في ضخ استثمارات جديدة في مصر لأول مرة. وأوضح حسن بهنام، مدير عام الغرفة بالقاهرة، لـ "العرب"، أنهم تلقوا طلبات من بعض المستثمرين للحصول على معلومات عن مناخ الاستثمار ووضع الاستثمارات الفرنسية في مصر.

وتتركز الاستثمارات الفرنسية في مصر في قطاعات البنوك والاتصالات والمقاولات والبنية التحتية والمدن الذكية والطاقة والنقل، والأدوية ومستحضرات التجميل، والغذاء.

حسن بهنام  
شركات فرنسية قدمت لنا طلبات تستهدف الاستثمار في مصر

ستيفان روماتيه  
استثمارات كبيرة في قطاع العقارات بالعاصمة الإدارية الجديدة

وتحرص باريس على تعزيز تعاونها مع القاهرة، حيث كانت داعما رئيسيا ومؤسسا لمنتدى غاز شرق المتوسط الذي تستهدف القاهرة من خلاله التحول إلى مركز إقليمي لتجارة وتداول الغاز في منطقة البحر المتوسط. وجاءت تلك الخطوة بعد صفقة طائرات "الرفال" التي وقعت القاهرة عقد الشراء الخاص بها مع باريس في عام 2015 بقيمة تصل إلى نحو 6.3 مليار دولار.

وبعد سخونة الأوضاع في شرق البحر المتوسط بدأت الاستثمارات الفرنسية تتجه إلى القاهرة بشكل كبير،



### قطاع الألبسة يغري المستثمرين

وباريس إلا أن الاستثمارات الفرنسية لا تصل إلى المستوى الذي يعكس ذلك التقارب، ففرنسا تصدر المركز الثاني عشر بالنسبة إلى الاستثمارات الأجنبية على أرض مصر.

وهو مركز متأخر بالنسبة إلى دولة مثل فرنسا، حيث تعد من المقاصد المصدرة للاستثمارات، لكن سبب هذا التأخر أن البنية الأساسية للقاهرة قبل عام 2015 لم تكن قادرة على جذب المزيد من الاستثمارات الخاصة بإعادة التصدير إلى الأسواق الأخرى.

وبعد تدشين المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وطرحها مقصدا استثماريا للتصنيع من أجل إعادة التصدير إلى السوق الأفريقية بصورة رئيسية، وأسواق باقي دول المنطقة وأوروبا، حفزت الشركات العالمية على الاستثمار في مصر ومن ضمنها الشركات الفرنسية لتنمية الاقتصاد.

وأشار إلى أن اتفاقيات التمويل التنموية الموقعة ضخمة، وقلما تحدث في الزيارات الخارجية لرؤساء الدول الأفريقية، كما أنها لا تمثل دينا على الإطلاق، لأنها تسند على فترات طويلة جداً تصل إلى ثلاثين عاما، كاشفا أن مصر تعد من أكثر دول العالم تلقيا للتمويل الإنمائي، لأنها من أكثر الدول كفاءة في استخدامه.

وبلغ حجم التجارة بين مصر وفرنسا خلال عام 2019 نحو 2.4 مليار دولار، بينما سجل خلال أول تسعة شهور من العام الحالي نحو 1.6 مليار دولار.

وسجلت الصادرات المصرية، من كافة السلع والمنتجات، إلى السوق الفرنسية نحو 412 مليون دولار خلال الفترة من يناير حتى سبتمبر 2020، في حين بلغت الواردات المصرية من فرنسا خلال نفس الفترة نحو 1.2 مليار دولار. ورغم التقارب التاريخي بين القاهرة

أكثر من 42 بروتوكولا للتعاون في مجالات النقل والكهرباء والطيران المدني والإسكان والصحة والزراعة والري، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والبيئة والآثار والتعليم الأساسي والثاني.

وقال جمال بيومي أمين عام وحدة الشراكة المصرية الأوروبية بوزارة التعاون الدولي سابقا، إن اتفاقيات التمويل التنموية التي وقعها البلدان تعزز التعاون المشترك، وسوف تكون لها انعكاسات إيجابية على مستويات كثيرة لاحقا.

وتوقع في تصريح أدلى به لـ "العرب" أن تنتعش صادرات مصر، من المنتجات الزراعية المصرية والمنسوجات والملابس والأجهزة الكهربائية، إلى فرنسا مدعومة بالحوافز التي تترافقها اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية التي تقضي بعدم وجود رسوم جمركية بين مصر ودول أوروبا.

وتشجيع النقل الإلكتروني للبدء بقطاع النقل إلى مسار أكثر مراعاة للبيئة، وتطبيق المعايير الدولية للوائح تطوير شركات خدمات الطاقة والتوصيات المتعلقة بمصر.

وشملت الحزم المالية وثيقة برنامج دعم الموازنة لدعم منظومة التأمين الصحي الشامل، بقيمة 182 مليون دولار، والذي تسعى الحكومة المصرية لتنفيذه من أجل توفير تغطية تأمينية لجميع المصريين.

وشملت الوثائق التوقيع على تمويل إعادة تأسيس الجامعة الفرنسية بقرض قيمته 14.5 مليون دولار، ومنحة بنحو 2.5 مليون دولار، ضمن مساعي الحكومة لتطوير المنظومة التعليمية وإثرائها وتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري.

ويصل إجمالي قيمة محفظة التعاون الاقتصادي بين البلدين من عام 1974 حتى 2020 إلى نحو تسعة مليارات دولار، عبر

# رهان مغربي على السياحة العلاجية لتحريك الاقتصاد

## الموقع الجغرافي يدعم توافد المرضى على خدمات جراحة التجميل وطب الأسنان

لتأطير جميع مشاريع السياحة العلاجية".

وأكدت دينيا على "الحاجة أيضا إلى رقمنة هذا المكتب الذي يشكل واجهة رقمية من شأنها الانفتاح على العالم لتمكين الأشخاص في الخارج من الوصول إلى المعلومات بسرعة وببساطة قبل القدوم إلى المغرب".



عماد برقاد

السياحة العلاجية يمكن أن تكون جزءا من خطة التنمية

وبحسب هذه الدراسة، تساهم السياحة العلاجية في نمو الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال توفير مداخيل مباشرة بالعملة الصعبة، وخلق فرص الشغل، وإعطاء ديناميكية لريادة الأعمال. كما تساهم في تنمية القطاعات المتدخلة (الأدوية، التجهيزات الصحية، السياحة المحلية... إلخ).

ووفقا لمؤشر السياحة العلاجية وهو أداة لقياس جاذبية وجهات هذه السياحة- يحتل المغرب المرتبة 31 من إجمالي 46 وجهة.

ولتنمية القطاع تدرس الحكومة المغربية إجراءات وكلاء يضطلعون بدور الموجه للزبائن، حيث يتولى وكلاء السياحة العلاجية تسهيل الأسفار العلاجية والقيام بدور الوسيط في توجيه المريض أثناء عملية البحث عن علاج في الخارج يتصف بالأمان والجودة ويكون بمقابل مادي جيد.

ويطمح الفاعلون في قطاع السياحة العلاجية إلى رؤية المملكة تستفيد بشكل كبير من عائدات هذا القطاع السائر في طريق النمو، لاسيما مع توقعات نمو السوق العالمية بنسبة 20 في المئة.

وفي هذا الإطار أكدت كاميليا دينيا -مستشارة في إستراتيجية التحول الرقمي- "على المكائنة الإستراتيجية للمغرب الذي يعتبر مركزا هاما للعديد من المجالات كقطاع المالي، والسياحة، وصناعة السيارات".

وقالت دينيا "لدينا بالفعل امتياز على مستوى البنى التحتية وسمعة المغرب على الصعيد الدولي، علاوة على الموقع الإستراتيجي للبلد".

وأضافت "اليوم، مع مقاربة السياحة العلاجية، أضحت الهدف ليس فقط انتعاش السياحة، ولكن أيضا إعادة التفكير في السياسة الصحية بالمغرب. نحن نعلم أن هذه السياسة في حاجة إلى مراجعة، ومع التركيز حاليا على السياحة العلاجية سيدفع مختلف المتدخلين إلى الانكباب على مراجعة السياسة الصحية بالمغرب".

من جهة أخرى، قالت دينيا إن "الدراسة التي نشرها المعهد المغربي للذكاء الإستراتيجي توصي بإنشاء مكتب للسياحة العلاجية" سيتخصص في هذا النوع من السياحة".

وتابعت أن "مهمة المكتب تتجلى في وضع خطة تسويق، وتأمين الشراكات وتعزيز التعاون مع الإخوة الأفارقة من أجل التوجيه وتسهيل عبور المرضى الذين يحتاجون إلى عمليات جراحية معقدة، ووضع النظام والتتبع اللازمين

من جهة أخرى، شدد برقاد على أن "السياحة العلاجية يمكن أن تكون جزءا من خطة التنمية الاقتصادية شريطة أن يتم الانخراط فورا في عدد من المشاريع والورشات، لتنمية القطاع".

وأوضح أن "هذه المشاريع تتركز على اعتماد بنيات صحية بالمغرب، وتشجيع الاستثمار في مجال السياحة العلاجية، علاوة على وضع إستراتيجية مشتركة بين مختلف المتدخلين من القطاعين العمومي والخاص".

من وإلى المطار، والإقامة، وتنظيم جولات سياحية".

وبين رئيس المجلس المديرى أن "الأسباب التي تدفع هؤلاء المرضى -السياح إلى التوجه إلى المغرب، تعود إلى الموقع المتميز للمملكة، الذي يوجد على بعد ساعات قليلة من مدن أوروبية كبرى، والشرق الأوسط وأفريقيا، إلى جانب الأسعار التنافسية لهذا النوع من الخدمات الطبية التي يعرضها المغرب مقارنة ببلدان الأصل".



طالب متزايد على الخدمات الصحية

انطلق المغرب نحو تشجيع قطاع السياحة العلاجية لتحريك الاقتصاد مستغلا تزايد أعداد الوافدين للخدمات الصحية، ما دفع الحكومة إلى وضع تدابير وإجراءات لتسهيل الخدمات الصحية وزيادة عدد السياح.

السياحة العلاجية في مجال جراحة التجميل وعلاج الأسنان، في عيادات مجهزة بأحدث التقنيات، وتتوفر على كوادر طبية مؤهلة".

وذكر أن هذه العيادات تتركز، أساسا، في محور الرباط - الدار البيضاء وتقدم خدمات إضافية (النقل

وقد نما قطاع السياحة العلاجية في المغرب، حيث يتزايد عدد السياح طالبي العلاج من مختلف البلدان، الأمر الذي حفز الحكومة على استغلال هذا النمو والاستفادة من القطاع الذي يدر أكثر من 80 مليار دولار سنويا في كافة أنحاء العالم.

وفي هذا السياق نسبت وكالة أنباء المغرب العربي إلى رئيس المجلس المديرى للشركة المغربية للهندسة السياحية، عماد برقاد، قوله "توجد حاليا بالمغرب عدة عيادات متخصصة وموزعة بين الدار البيضاء والرباط وأكادير ومراكش وطنجة. سمعتها الجيدة، التي يتم تنفيذها على مستوى شبكات التواصل الاجتماعي، تمكنها من اكتساب الشهرة واستقطاب زبائن اجانب بشكل أساسي".

وأكد برقاد أن "التشخيص الوطني يمكن من ملاحظة أن هذه الصناعة حققت إقلاعا قويا خلال العقد الماضي". وأضاف أن "المرضى السياح القادمين من أوروبا أو أفريقيا يقصدون المملكة من أجل الخضوع لتدخلات طبية مختلفة،